جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

كلية العلوم السياسية

تحديات الأمن القومي الجزائري خلال العقد الأول من القرن 21

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالب :

زعباط عبد الله

إشراف الاستاذ :

فواز العابد

لجنة المناقشة

(د) شكاكطة عبد الكريم	رئيسا
(أ)فواز العابد	مشرفا و مقرراً
(أ)موساوي عبد الرحمان	عضوا مناقشاً

2019/2018

ملخص:

تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة فق توسعت مضامين الامن القومي الجزائري بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الاهمية كما كان الامر في السابق.

بحكم التحديات والمشاكل الجديدة التي أخذت بالظهور سواء على المستوى السياسي و الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي وحتى البيئي وبالاضافة الى ظهور تحديات وتهديدات جديدة عابرة للأوطان مثلا الارهاب والجريمة والمنظمة.

Summary:

Affected by the profound transformations that the international system has experienced since the end of the Cold War, the contents of Algeria's national security have expanded so that military threats alone are no longer as important as before.

As a result of the new challenges and problems that have emerged both at the political, economic, social, cultural and even environmental levels, in addition to the emergence of new challenges and transnational threats such as terrorism, crime and organized.

شكر و تقدير

الشكر قبل كل شيء نشكر الله عز و جل على فضله و توفيقه لنا في هذا العمل المتواضع فله الحمد و له الشكر .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ المشرف " فواز العابد" على إرشاداته و توجيهاته القيمة في كل مراحل هذه الدراسة فجزاه الله عنا كل خير.

إلى كل أساتذة القسم الذين أشرفوا علينا أثناء مشوارنا الدراسي في الجامعة الذين لم يبخلوا علينا بمعلومة.

إلى زملائنا و أصدقائنا الأعزاء في دفعة 2019/ 2020

ساهم في إنجاز هذه الدراسة المتواضعة من قريب أو من بعيد

و في الختام سلام

إهداء

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح و المثابرة والدي العزيز إلى نبع الحنان الذي لا ينضب أمي إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي و شبابي إخوتي و إخوتي إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي اصدقائي في العمل الى كل محبي العلم و المعرفة و من ساندنا طوال السنة الدراسية أساتذتنا اللذين أشرفوا على تكويننا أثناء المشوار الدراسي كله

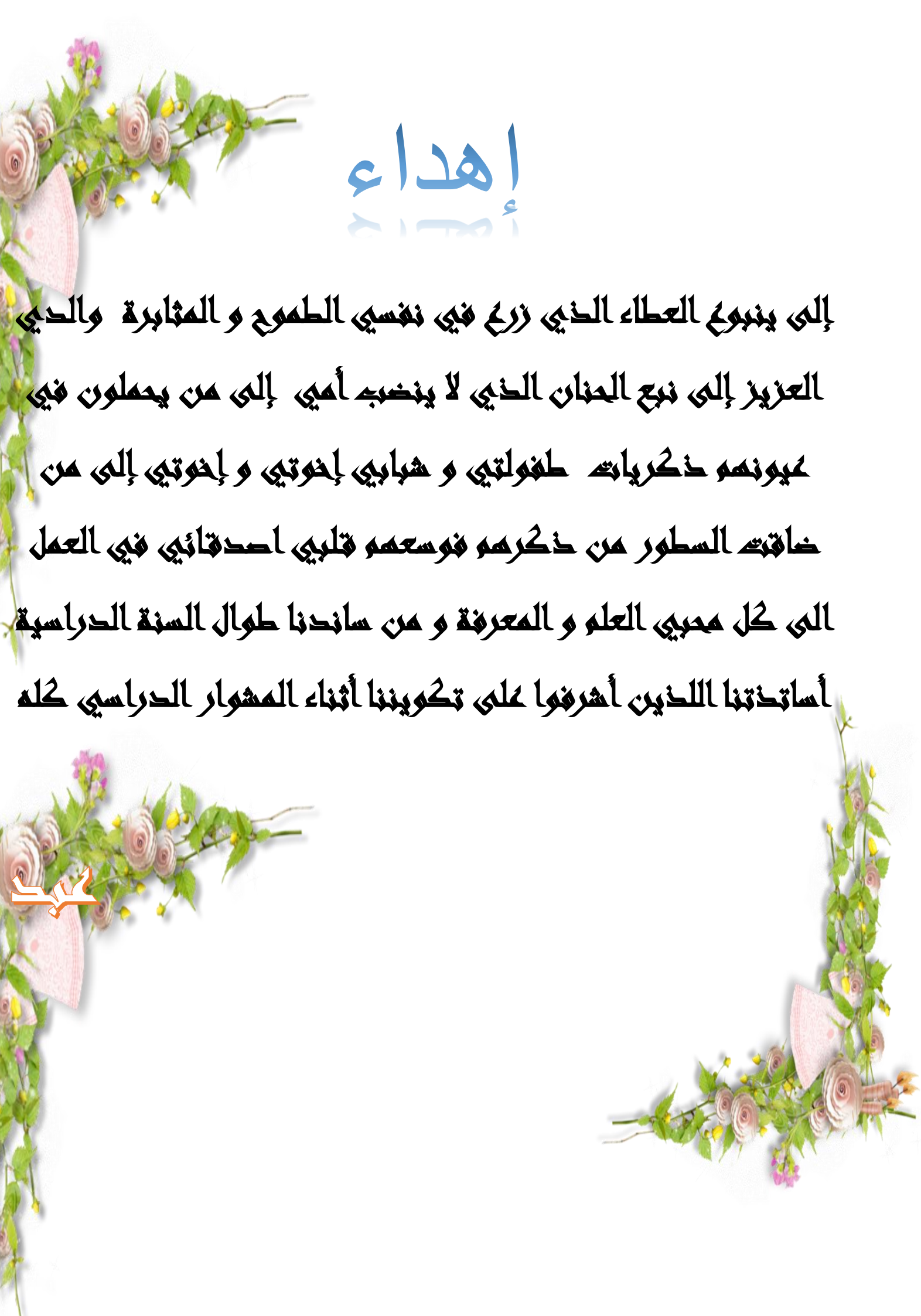

مقدمة

مقدمة:

شهد موضوع الأمن القومي تحولات عميقة مست محدداته ومهدداته، وبسبب التحولات العميقة التي طالت الساحة الدولية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تغيرت أشكال وأنماط التحديات التي يتعرض لها أعضاء المجتمع الدولي واتخذت أبعاد جديدة، فلم تحدد مهددات الأمن القومي (الوطني) تقتصر على تلك الفواعل التقليدية والمتغيرات العسكرية المتمثلة أساسا في الدول والاعتداءات الخارجية وانتهاك سيادة الدول، بل امتدت إلى فواعل غير الدول ولم يبق مجالها محددا بحدود الدولة الوطنية بل تعداها، مما يدفع إلى ضرورة رصدها فيما وراء حدودها.

بحيث أثرت هذه التحولات التي مست موضوع اهتمام الأمن القومي، هذه التحولات فرضت على الدولة القومية التغيير وتكييف من استراتيجية أمنها القومي إضافة إلى التحديات، والتهديدات الكلامية المحصورة في الجانب العسكري برزت تحديات أمنية جديدة من شأنها أن تؤثر على الدولة القومية ومن هذه التحديات منها ما هو متعلق بالتنمية داخل الدولة القومية بالإضافة إلى بروز تحديات جديدة عابرة للأوطان وعبارة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة وغيرها... وهذه التحديات مست الكثير من الدول من بينها الجزائر وكان لهذه التداعيات أثر واضح على الأمن القومي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الذاتية:

الرغبة الشخصية لدراسة الأمن القومي الجزائري باعتباره يندرج ضمن حقل العلاقات الدولية، ولإثراء الجانب العلمي والمعرفي.

ب/ الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في تقدم تصور تحليلي لأهم التحديات التي يوجهها الأمن القومي الجزائري وآثارها على الواقع الجزائري.

الدراسات السابقة للموضوع:

من أبرز الدراسات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة نذكر:

1-رسالة ماجستير للباحث عبد الناصر جندلي تحت عنوان انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 2002.

2-اعتمدت على كتاب الدكتور ناصف يوسف حتي الكتاب كان تحت عنوان النظرية في العلاقات الدولية يتولى فيه الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية 1985.

3-رسالة ماجستير لطالب حمزة حسام تحت عنوان الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة 2010-2011.

إشكالية الدراسة:

ما هي التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون؟

التساؤلات الفرعية:

-ما هو الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي؟

-ما هي الصعوبات التي تواجه الأمن القومي الجزائري من 2000 إلى 2010؟

فرضيات الدراسة:

-من بين النظريات المفسرة للأمن القومي النظرية الواقعية.

-تعتبر ظاهرة الإرهاب تحدي من التحديات التي يواجهها الأمن القومي الجزائري.

أهمية الموضوع:

-إن هذه الدراسة تمثل مساهمة عن تقديم تصور تحليلي لأهم مشاكل وتحديات الأمن القومي الجزائري.

-وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال معالجة موضوع حيوي يتعلق بالأمن بصفة عامة والذي هو ضد الخوف...الخ والأمن القومي الجزائري بصفة خاصة.

الأدوار المنهجية:

المنهج التاريخي: بما أن الدراسة كانت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين نوجب استخدام المنهج التاريخي لدراسة الأحداث والوقائع وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري.

منهج دراسة حالة: تم استخدامه وذلك من خلال اعتماد الجزائر نموذجا لدراسة أمنها القومي وأهم التحديات والصعوبات التي تواجهها.

التقسيم الهيكلي للدراسة:

-**الفصل الأول:** هو عبارة عن الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة حيث أنه عبارة عن تحليل وتوضيح مختلف المفاهيم والمقاربات النظرية، لابد من الانطلاق من إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة في مجمل دراسته.

تطرقنا في المبحث الأول إلى الأمن والمفاهيم المرتبطة به وفي المبحث الثاني النظريات المفسرة للأمن القومي.

-**الفصل الثاني:** فتم التطرق فيه لأهم التحديات أو المشاكل والصعوبات التي يوجهها الأمن القومي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010 أي فترة عقد من الزمن تناولت في المبحث الأول الصعوبات والتحديات السياسية وفي المبحث الثاني التحديات الاجتماعية والثقافية والمبحث الثالث التحديات الاقتصادية والمبحث الرابع التحديات الأمنية العابرة للأوطان.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات:

-ندرة المراجع حول الموضوع وخاصة فيما يتعلق بالأمن القومي الجزائري.

-صعوبات تحديد المقاربة النظرية المناسبة للدراسة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي

المبحث الاول: الامن والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الاول: مفهوم الامن والامن القومي

الفرع الاول: مفهوم الامن

الفرع الثاني: مفهوم الامن القومي الوطني

أ/ المدرسة الاستراتيجية

ب/ المدرسة التنموية (المعاصرة)

المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية والامن الاقليمي والدولي

الفرع الاول : الاستراتيجية القومية

الفرع الثاني: الامن الاقليمي

أ/ الأنظمة الأمنية

ب/ الجمعات الامنية المجتمع الامني

ج/ الاحلاف الدولية

د/ الكتلة الدولية

الفرع الثالث: الامن الدولي

ا/ نظام توازن القوي

ب/ نظام الامن الجماعي

المطلب الثالث: مقومات الامن القومي

الفرع الاول: المقوم الجيوبوليتيكي

أ/ حجم الرقعة الجغرافية

ب/ التضاريس طبوغرافيا الارض

ج/ الموقع الجغرافي

الفرع الثاني: المقوم الاقتصادي

الفرع الثالث: المقوم الاجتماعي

الفرع الرابع: المقوم السياسي

أ/ المحور الداخلي

ب/ المحور الخارجي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن القومي

المطلب الاول: النظرية الواقعة

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

المطلب الثالث: النظرية البنائية

خلاصة

تمهيد:

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن القومي متزامنا مع عالمية سياسة وعسكرية جديدة عقب الحرب العالمية الثانية والتكتلات التي تتجه عن الحرب بين القوي الدولية بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الاخيرة.

وسادة مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه الفترة بهدف تحقيق السلم والامن وتجنب الحروب.

المبحث الاول: الامن والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الاول: مفهوم الامن والامن القومي

الفرع الاول: مفهوم الامن

يعتبر مفهوم الامن من اكثر المصطلحات السياسة إثارة لارتباطه ببقاء الافراد والشعوب والدول واستمرارها وقد تعددت تعريفات الامن من حيث المضمون او مستوى التحليل او الوسائل والاطراف المعنية به.

ويعرف الدكتور محمد مصالحة الامن بنه" حالة من الاحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذا من الخطر" او انه" يخل من وجود تهديد للقيم الرئيسية(سواء اكانت قيما تتعلق بالفرد او بالمجتمع)

ويعرفه شارل سلاينشر بانه" يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف واسلوب الحياة، وهذه القيم هي اهداف الامن، ومن ثمة يصبح الامن مجرد اداة لحمايتها"[1]

اما بوثBOTH و ويلرWHEELER فيؤكدان على انه:" لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الامن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الاخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الامن على انه عملية تحرر"

اما باري بوزان BARRY BUZAN فيرى انه" في حالة الامن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد"[2]

اما هنري كيسنجر فيعرف الامن بأنه:" اي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[1]

---

[1] الظاهرة محمد، حسين، الامن القومي العربي : مدخل نظري، مجلة دراسات يمنية، العدد48، صنعاء، 1992، ص158.

[2] Barrg buzan, peole seople fearM anganda for tnternational secuvty stadies in the post cold war(bonlderMlynne riennerpublis sh vs,1991),p18-19.

ويضيف بادوين مصطلح المأزق المجتمعي الذي يعرفه بأنه" تدني احتمالات الضرر بأي من القيم المكتسبة"[2]

فالأمن هو" القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الاقل او هو غياب التهديد للقيم الاساسية"

الفرع الثاني: الامن القومي (الوطني)

يرجع اموس جوردن AMOS JORDAN وليم تيلور W.J.TAYLAR ظهور الامن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية[3]، اما جوزيف ناي JOSEPH NYE وروبرت كيوهان REBERT KEOHANE فيعتقدان بأنه ناتج عن الحرب الباردة[4]، والملاحظ انه ليس هناك اجماع حول المقصود بالأمن القومي في حماية القيم المركزية (بقاء الدولة والاستقلال الوطني، الوحدة الترابية الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الاساسية....) وفي إدراك التهديد وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الامن الوطني هما:

أ/ **المدرسة الاستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة في تحليل العلاقات الدولة، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الاطراف الاخرى ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الانسان على عقل الاخر، وتشمل كل العلاقات الاجتماعية وهي العنصر الاساس في تفسير العلاقات الدولية.

اما جون سباينيز فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية، كما نجد ان موسوعة العلوم الاجتماعية، تعرف الامن الوطني بأنه" قدرة الامة على حماية قيمتها الداخلية من التهديديات الخارجية" اما بيركوفيتز وبوك فيعرفانه بأنه" قابلية الدولة لحماية قيمتها الداخلية من التهديدات

---

[1] سيد أحمد ، رفعت، الامن القومي العربية بعد حرب لبنان، دراسة فن تطور المفهوم، مجلة الشؤون العربية، العدد 35، تونس،1984، ص80.

[2] www.geoaitises.com/adelzegg agh/1/html

[3] محمد امين، خديجة عرفه، مفهوم الامن الانساني وتطبيقات جنوب شرق أسيا، رسالة ماجيستر (القاهرة: جامعة القاهرة: 2006)، ص47.

[4] عبد النور، عنتر تطور مفهوم الامن الانساني في العلاقات الدولية مجلة السياسة الدولية، العدد 160، (القاهرة2005)، ص58.

الخارجية" أما إدوارد عازار فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي:

1-التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية وسياسة الامن والدفاع.

2-الخطط الاستراتيجية والعقيدة العسكرية.

3-مخصصات الدفاع.

4-ادارك مصادر التهديد وتحليلها.

5-القدرات الامنية.

6-انظمة التسليح وتقييم الاختبارات.

7-التحالف والتعاون الاستراتيجي.[1]

ب/ المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى اصحاب هذه المدرسة ان مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما ايضا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة اوسع لمجال الامن القومي الذي يشمل ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين اساسين هما: امن الموارد الحيوية والاستراتيجية والتنمية الاقتصادية.

ويعرف لورانس كرانس وجوزيف ناي الامن الاقتصادي بأنه" غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية" كما يمكن إضافة قدرة الدول على رسم سياستها الإقتصادية دون املاءات خارجية، وهو ما عبر عنه هولسن وويلبروك بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني" القدرة على التحكم في اكبر عدد ممكن من ادوات السياسة في المجال الاقتصادية" اما روبرت ماكنمارا فيرى ان الفقر والتخلف هما عاملان اساسان للعصيان والتمرد بخاصة في الدول النامية، عرف الامن بأنه" يعني التمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من ان ذلك قد يكون جزءا منه، والامن ليس هو القوة العسكرية، بالرغم من انه فد يشمل ذلك، والامن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم انه قد يحتوي عليه إن الامن هو التنمية ومن دون تنمية فلا

[1] عبد المنعم، المشاط نظرية الامن القومي العربي المعاصر(القاهرة ، دار الموقف العربي، 1989)، ص17.

محل للحديث عن الامن"[1] ويلاحظ الدكتور وليد عبد الحي ان الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العمل الانسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولية، ونتيجة لأهمية دور.

المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية و الامن الاقليمي والدولي

الفرع الاول: الاستراتيجية القومية

المقصود بالاستراتيجية اساس فن القيادة، وهي مفهوم عسكري اساس تطور واصبحت له.[2] مضامين سياسة واجتماعية، فصارت الاستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من اجل تحقيق المصلحة القومية العليا، والاهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الامن القومي.

يصعب تحديد كيفية تشكيل الاستراتيجية القومية وتنفيذها، وتتبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية، ونظريا يجب ان تقدم هذه المصالح القومية الاهداف الاستراتيجية قومية، وفي الممارسة هناك صعوبتان مهمتان تتسببان في إعاقة تشكيل مثل هذه السياسة.

المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه وسرعة الحركة، اندفعت الدول إلى استثمار الطبيعة، لضمان مكان افضل على سلم القوى.

اما الدكتور امين هويدي فقد قدم تعريفا للأمن القومي قائما على اساس الاجراءات التي تتخذها الدولة لحماية امنها، فالأمن هو" الاجراءات التي تتخذها الدولة حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولة"[3] بهذا المعنى فإن الامن القومي يشمل الامن العسكري.

---

[1] عبد المنعم، المشاط، نفس المرجع السابق، ص18.

[2] Daniel j.kaufman jeffrey s.mctrick thomas j.leney, u.s .national secrity a framework for analysis(toronto : lexington boohs,1985),p15.

[3] وليد، عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق الاعلام والنشر، 1994)، ص117-118.

اما الدكتور علي الدين هلال فيعرفه انطلاقا من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات فهو" تأمين الدولة ضد الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها القومية"[1]

ويعرف الدكتور مصطفى علوى الامن القومي بأنه" مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديديات او تحديات تجابهه من الداخل او من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف"

الفرع الثاني : الامن الاقليمي

برز مفهوم الامن الاقليمي في اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث هيئات ومنظمات امنية إقليمية ودون إقليمية كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحلية بالبحار، المناطق دون الاقاليم) والتاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر، احيانا لماذا تستبعد المشاركة الاقليمية بعض الدول المنتمية جغرافيا للإقليم؟ ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الامنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تشكل المجموعات دون الاقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها؟

وفي محاولة لفهم التعاون الامني والاقليمي، هناك بعض النماذج، منها:

1-الانظمة الامنية: يعرفها روبرت جيرفيس بأنها: تعون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الامن من خلال اعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء [2] وتشمل الانظمة المنية قطاعا عريضا من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة ويمكن ان توضع تشريعات اكثر وضوحا بالنسبة لأنواع واستخدامات معنية من الاسلحة او انشطة كالتحركات والشفافية العسكرية ويمكن النظر إلى العديد من الهياكل الاقليمية على انها معينة من الاسلحة او

[1] امين، هويدي، احاديث في الامن العربي(بيروت: دار الوحدة،1980)، ص61.

[2] مصطفى، علوي، الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن الدولي(مجلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة العدد4 (القاهرة:2005)، ص15.

انشطة والتعاون في اوروبا وايضا اعتبار بعض الاجراءات الاقليمية للحد من التسلح كتحديد المناطق الخالية من الاسلحة النووية او معاهدة القوات المسلحة في اروبا لعام 1990 ويتوقف مدى نجاعة هذه الانظمة على مدى احترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسستها من حوافز وجزاءات.

2-الجماعات الامنية والمجتمع الامني: يعرف كارل دويتش الجماعة الامنية بأنها" مجموعة بشرية اصبحت مندمجة والمقصود بالاندماج هو تولد " الشعور بالجماعة"، ضمن وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن " التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من " الشعور بالجماعة" اعتقاد ان المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات" التغيير السلمي"[1]

كما يعرف المجتمع المني بأنه " مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على ان اعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادى مع بعضهم وانهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة اخرى" وقد وضع كارل دويتش هذا المفهوم في الخمسينات ليعكس اهدافا طويلة الامد تجعل من اوروبا مجتمع امني واحد يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية.

3-الاحلاف: تعددت التعريفات لمفهوم الحلف حيث نجد بعض التعريفات تركز على البعد التعاقدي فالحلف المنظور هو " معاهد تبرم بين دولتين او اكثر من اجل صد عدوان يقع على طرف او اكثر من اطراف المعاهد"

يعرفه قاموس العلوم السياسية بأنه" علاقة تعاقدية بين دولتين او اكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب" وسياسة الاحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض اية مسؤولية عن امن الدول الاخرى[2] وهي تتميز كذلك عن سياسة الامن الجماعي التي تجعل الامن عالميا بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة"

---

[1] جون بيلس، واخرون، عولمة السياسة العالمية(دبي: مركز الخليج للاحداث، 2004)، ص425

[2] بطرس، بطرس غالي، محمود خيري، عيسى، المدخل في علم السياسة(القاهرة: مكتبة النجلو مصرية، ط1، 1984)، ص413.

وهناك من يسقط البعد التعاقدي للدالاة على تفاعل وعلاقات معينة في اطار تحالف ضمني او ما اسماه جون سولفيان بالانحياز غير الرسمي، الذي عرفة بأنه" سلوكات متوقعة في علاقات دولتين او اكثر"[1]

وهو نفس المعنى الذي استخدمه ستيفن والت واضاف إليه في ما بعد التعهد بالمساعد العسكرية، وهو ماركز عليه باتريك جيمس حيث عرف الحلف بأنه " اتفاق رسمي دولتين او اكثر للتعاون في المجالات الامنية والعسكرية"، او هو معاهد عسكرية دولية تبرم بين دولتين او اكثر لايجاد منظمات تنسيق التعاون والتعاضد في المجال الدفاعي او تنظيم الدافع والهجوم معا في حالة الاعتداء، فتكون الاهداف المعلنة دفاعية في الغالب، إذ ان الاحلاف الهجومية تتخذ طابع السرية[2].

4-الكتلة الدولية: هي اتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في اغلب الاحيان موجه ضد مجموعة اخرى من الدول تضطر هي الاخرى إلى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الاولى، وتختلف عن الحلف من حيث:

أ/ غياب الطابع التعاقدي

ب/ محدودية مجالات التعاون

د/ نشأة الائتلاف وانتهائه مرتبط بعامل الحرب.

ذ/ مرونة الانضمام او الانسحاب من الائتلاف.[3]

ث/ الدعم العسكري والامداد بالمعلومات والبيانات الاستراتيجية.

ج/ الوجود العسكري ولمدة محددة على اراضي الدول المنخرطة في برنامج التعاون الاستراتيجي.

---

[1] مصطفى، ناصف، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية(الكويت،1978)، ص11

[2] عماد، جاد، حلف الاطلنطي: مهام جديدة في بيئة امنية مغايرة، المرجع السابق، ص19.

[3] ممدوح، منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي ودور الاحلاف في توازن القوى واستقرار الاتساق الدولية(القاهرة: مكتبة مديولي 1997) ص 256-257.

د/ إنشاء مخازن استراتيجية للمعدات والاسلحة الثقيلة في دول التعاون الاستراتيجي لفترة محدودة.

ذ/ الحرب بالوكالة لتحقيق مصالح دولة او دول التعاون الاستراتيجي.[1]

كما ظهرت مفاهيم اخرى كالأمن المتكامل الذي يتضمن كل اشكال التهديد والشراكة الامنية حيث يتم اشتراك الدول بما فيها دول غير عربية

والمن المتبادل الذي يقوم على عدم النزوع المنفرد للدول في تعظيم امنها على حساب باقي الدول، والامن التعاوني الذي يشير إلى تقاسم الاعباء الامنية لاحتواء التهديديات المشتركة.

الفرع الثالث: الامن الدولي

يعتبر الامن الدولي اكبر واوسع وحدة تحليل في الدراسات الامنية، مرتبطا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما ان التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظة وتفسيره والتنبأ به.[2]

وتحقيق المن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام القوى ونظام الامن الجماعي

اولا: نظام توازن القوى: ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648 وتقوم فكرته الاساسية على ان الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعى كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الاخرى خصوصا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبيا حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.

---

[1] عماد، جاد، حلف الاطلنطي: مهام جديدة في بيئة امنية مغايرة، المرجع السابق، ص22.

[2] محمد نبيل فؤاد، حلف شمال الاطلسي (الناتو): النظام العالمي الاحادي ومشروع الشرقي الوسط الكبير(القاهرة: الجمهورية للصحافة 2007) ص14-15.

ويتحقق توازن القوى من حالتين هما:

1-حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الرد، الوضع القائم.

2-إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الاهداف، لمنع تفادي اي اخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له.

وهناك العديد من الوسائل التي تحقيق مبدأ توازن القوي منها:

أ/ التدخل

ب/ المناطق العزلة

ج/ الاحلاف الدولية

د/ التسليح

ذ/ التعويضات الاقليمية

ر/ سياسة فروق تسد.

ثانيا: نظام الامن الجماعي: ظهر نظام الامن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام القوى وكان اول تطبيق له في ظل عصبة الامم ثم في إطار منظمة الامم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها وهو لايعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وإنما انكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتركيز على الوسائل والاساليب السلمية ويمكن تعريفه بأنه" التزامك جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك" وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والامن الدولتين" كما عرف ايضا على انه" ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الاعضاء في المنظمات او الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من اعضائها" فهذا التعريف اشمل لأنه يركز علة دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل ولتطبيق الامن الجماعي يشترط ما يلي:

1-اعتبار السلام غير قابل للتجزئة وهذا المبدأ يترتب عليه قبول الدول التضحية بحرية العمل والتنازل عن الحق اتخاذ القرارات الوطنية والتقيد بنمط العمل الذي يفرضه نظام الامن الجماعي واستعدادها للحرب من اجل النظام القائم وعدم الاعتداد بوزن الدولة المعتدية او الدولة المعتدى عليها[1] وهذا يتطلب الآتي:

1-1-حظر اللجوء إلى استخدام القوة او التهديد بهافي العلاقات الدولية ويستثني منها الاتي:

أ- من خلال جهاز دولي هو مجلس الامن الدولي الذي هو بموجب المادة (24) من ميثاق الامم المتحدة هو الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والامن الدولتين والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية وفقا للفصل السادس والسابع من الميثاق وجاءت المادتين (41) و(42) لتعطيه سلطة فرض الجزاءات سواء كانت جزاءات عسكرية ام غير عسكرية وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات والترتيبات الجماعية بالطرق السلمية (التفاوض، التحقيق، التوفيق، الوساطة، التحكيم، القضاء) او باستخدام القوة (الردع او المنع)

ب- حالة الدفاع عن النفس وفق ما تنص عليه المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة

1-2-احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولتين.

1-3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

1-4-تسوية النزعات بالطرق السلمية

2- اتساع نطاق عضوية الامن الجماعي لجميع الدول

3- في حالة اقرار مجلس الامن استخدام القوة يجب على الدول الاعضاء في نظام الامن الجماعي ان تتفوق في حجم القوة العسكرية وغير العسكرية على الدولة المعتدية والمخلة بنظام الامن الجماعي[2].

رغم ان المحافظة على السلم والامن الدولتين هو ما يهدف إليه كل من نظام توازن القوى ونظام الامن الجماعي، إلا انهما يختلفان في الوسائل ويمكن الموازنة بينهما في ما يلي:

[1] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية(بيروت: الدار المصرية للطباعة، 1971)، ص252.

[2] ابراهيم، العناني، النظام الامني الدولي (القاهرة: دون مكان الطباعة، 1997)، ص87.

المطلب الثالث: مقومات الامن القومي

أ/ لا يمكن حصر مقومات تحقيق الامن في مقوم واحد

ب/ صعوبة تحليل وتقييم العناصر غير المادية للأمن

ج/ صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقومات.

1-المقوم الجيوبوليتيكي: يتضمن تعيين مناطق امن الدولة وكيفية توزيع السكان، وكذا طريقة انتشار الصناعات على الاقليم، وإمكانية توفر وسائل الاتصال والموصلات بين أجزاء الاقليم الواحد[1]، ويمكن مناقشة هذا المقوم في النقاط الاتية:

أ/ **حجم الرقعة الجغرافية:** هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانبا من قوتها، وقوة الدولة التي تسمح بتوسع جيزها الجغرافي، وهنا نتعرض إلى تأثير حجم الدولة في قوتها من خلال:

1-1- استيعاب تعداد ضخم من السكان بالإضافة إلى الزيادة السنوية سواء كانت طبيعة او غير طبيعة (الهجرة)، وكذا وفرة وتنوع الموارد الطبيعية، وهو ما يحقق معادلة متوازنة بين الضغط السكاني والموارد المحدودة.

1-2- منح عمق استراتيجي دفاعي يسمح بامتصاص الضربة الاولى ويقلل من تأثير المفاجآت الاستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الاستراتيجية والاقتصادية، ونشر القواعد العسكرية على مساحات متباعدة من اجل تشتيت قوات العدو، واستدراجها ثم إفنائها.

ب/ التضاريس او طوبوغرافية الارض: تساهم التضاريس من حيث الجبال والانهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة[2]، فكلما كان الاتصال سهلا كلما زادت درجة التجانس والترابط الثقافي وهذا ما يسهل من عملية الدفاع عنها مثل جبال البرانس بإسبانيا والمحيطين الهادي والهندي بالنسبة للولايات المتحدة، قبل ظهور الصواريخ العابرة للقارات.

ج/ الموقع الجغرافي: تبرز اهمية هذا العامل من خلال:

---

[1] جمال، حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة: دار الشرق،1983)، ص214.

2 محمد، نصر مهنا، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، (اسيوط: جامعة اسيوط، كلية التجارة،2007)، ص79-87.

1-1-مدى اندماجها ومشاركتها في المجتمع الدولي(عكس الدول الحبيسة).

1-2-يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية ام بحرية.

1-3-اشرافها على المضايق والاذرع المائية العالمية.

إلا ان اهمية هذا العمل قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الاسلحة والتقنيات العسكرية ووسائل الدعم اللوجستي.

2-المقوم الاقتصادي: يشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ودرجة الاعتماد على الخارج وكذا الاساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، من حيث كونه اقتصادا انتاجيا او اقتصاد ريعيا، بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الانتاج، من اجل تحقيق نمو اقتصادي وصولا إلى تنمية مستدامة والتي تعد البنية الاساس للاستقرار السياسي والاجتماعي.

3-المقوم الاجتماعي: يشير هذا العامل إلى طبيعة التكوين الاجتماعي(طوائف، اقليات، مذاهب...) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون او صراع) وكذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة.[1]

4- المقوم السياسي: يتمحور هذا المقوم في اتجاهين اساسين هما:

أ/ المحور الداخلي: يختص بالتفاعلات السياسية داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخابات التداول السلمي للسلطة...)وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق اهدافه التنموية.

ب/ المحور الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق اهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية.

[1] محمود، محمد، خليل، الامن في الاسلام (القاهرة: دن،2000)، ص25.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن القومي

المطلب الاول: النظرية الواقعية

نشأت المدرسة الواقعية كردة فعل اساسية على تيار المثالية عقب الحرب العالمية الثانية، فقد جاءت لتدريس وتحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحديدا سياسة القوة والمصلحة والحرب والنزاعات، وحاولت تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم الظواهر الدولة.

1- السياسة لا تحددها الاخلاق، ويؤكد ميكيافللي في هذا الخصوص ان الاخلاقية هي نتاج القوة وهذا ما يقول به كل من جون بودان وتماس هوبز.

2- إن النظرية السياسة تنتج عن الممارسة السياسة وكذا عن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ

3- تقوم الواقعية على مفاهيم اساسية هي القوة والمصلحة الوطنية، وتدريس تأثيرهما في تحديد السياسة الخارجية، وتركيز على مفهوم ميزان القوى لإقامة السلام والاستقرار الدولي.

4- سياسة القوة هي قابلة للتطبيق في كل زمان (التاريخ) ومكان(الجغرافيا) منذ ثوسيديس مؤرخ الحروب البولينيزية وفوتيرايوس والفيلسوف الهندي كوتيليا وميكيافللي وهوبز وهانس مور غانتو وصولا إلى ريمون ارون وكار وولتز...

5- إن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، على اساس ان الفراد يواجهون بعضهم بعض ليس كأشخاص بل كأعضاء في جماعة منظمة، قد تكون قبلية او عشيرة او دولة مدينة او امبراطورية او دولة قومية في ظل ندرة الموارد وزيادة الضغط السكاني عليها، وبالتالي فإن مرتكز الحياة السياسية هو جماعات النزاع، ولذا فإن تغيرات أشكال هذه الجماعات فإن طبيعة النزاع الرئيسة لا تتغير، وبالتالي فلا وجود لانسجام المصالح.

6- إن النظرية السياسية حسب الواقعين تتأثر بمفهوم الدولة عند هيغل التي هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود الافراد، كما يرتبط معنى الدولة ذات السيادة حتميا باستخدام القوة وهي ذات بعدين.[1]

[1] ابراهيم العناني، النظام الامني الدولي، المرجع السابق، ص97.

أ/ بعد داخلي كما يعرفه ماكس فيبر، عندما عرف الدولة بأنها " احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة" فهي لديها سلطة عليا لإصدار القوانين وتنفيذها، وهذا هو اساس العقد غير المكتوب الذي بموجبه يتنازل الافراد عن حريتهم للدولة مقابل الامن، فالمهم عند الواقعيين هو تنظيم السلطة داخليا في إطار دولة السطوة.

ب/ اما الخطوة الثانية هي تعظيم القوة دوليا واعتبار النظام الدولي غاية بسبب غياب سلطة مركزية عليا تحتكر القوة، وتفرضها على جميع الدول كما هو الحال داخل الدولة، فهو نظام فوضوي، وفي هذا الحال تتنافس الدولة مع الدول الاخرى من اجل الحصول على الامن والاسواق والنفوذ وباقي مصادر القوة، وطبيعة هذا تنافس هي حصيلة صفرية على اعتبار ان ما تكسبه دولة ما من حصة زائدة هو بالضرورة اقتطاع من حصة دولة اخرى في ظل تنافس او صراع على موارد محدودة. [1]

يعتبر مبدأ بقاء الدولة واستمراريتها هو اوجب واهم مبدأ من مبادئ الواقعية، فالاهتمام الاقصى للدول ينحصر في الامن، وهو شرط مسبق لتحقيق باقي الاهداف سواء كان بالغز او لمجرد نيل الاستقلال، وكما ذكر كنيث والتز فإن" بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لانهاية لها" كما سعى نيكولو ميكافيللي إلى ان يجعل من فن البقاء علما قائما نجد ذاته، حيث صاغ مجموعة من القواعد التي تمكن الحاكم من الاحتفاظ بالسلطة وذلك بالارتكاز على مجموعة من المبادئ اهمها:

أ/ الخنث بالوعد التي يقطعها الحاكم إذا تبين انها مخالفة لمصالحه

ب/ الاستعداد لغز والدول المجاورة قبل ان تقوم بمهاجمتهم.

ج/ التنصل من الاخلاقيات التقليدية التي تؤكد على اتباع التروي والتقوى وابتغاء الخير الاعظم.[2]

وفي الاتجاه الحديث للنظرية الواقعة نجد تأثير واضح للفكر الميكافلي وبالذات في موضوعين اساسين هما:

---

[1] يوسف، ناصيف حتي، نظرية العلاقات الدولية(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص23.

[2] يوسف، ناصيف حتي، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص24.

* إن السياسية الدولية تتطلب تطبيق احكام اخلاقية وسياسية تختلف عن تلك الاحكام السائدة في السياسة الداخلية بحيث إن فهم طبيعية النسق الدولي ومعرفة تفاعلاته مهمة اساسية للحفاظ على بقاء الدولة واستمراريتها، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر بقوله" إن بقاء الدولة هي مسؤوليتها الاولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليها أو تعريضها للخطر" وكذا تسخير تصرفات الزعماء الفردية الاخلاقية للمصلحة الوطنية.

وتتفق أشكال المذهب الواقعي ايضا على ان ميزان القوى حالة غير مستقرة، كما انه يختل او ينهار إما بسبب الحرب او التغير السلمي، لتقوم بعده موازين قوي جديدة، انهيار ميزان القوى لأمد طويلة، فإن الدولة في احسن الاحوال لا تستطيع ان تفعل اكثر من تخفيف الاثار السلبية لأوخم العواقب الناتجة عن المعضلة الامنية، والسبب هو انعدام الثقة على صعيد العلاقات الدولية.

ويؤكد والتز في– كتابه" الانسان والدولة والحرب" على إقامة سلطة تنفيذية من مؤسسات الدولة، وكذا فهم المشكلة المتصلة بتنسيق مصالح الفراد مقابل مصالح الجماعة الخطوط الفاصلة بين المصالح قصيرة الامد والمصالح بعيدة الامد.

أما على مستوى السياسة الدولية، فإن منطق الاعتماد على الذات يخفف من صرامة الشرط الخاص بالمصالح الجماعية مثل الامن والتجارة الحرة وظروف هذه التجارة، وكذا مقتضيات الميزة النسبية في التبادل التجاري الدولي، فإن الدول جميعا تستفيد اكثر في عالم يتيح حرية انتقال البضائع والاشخاص و الخدمات ورأس المال عبر الحدود، لكن بعض الدول او التجمعات الاقليمية مثل الاتحاد الروبي تستطيع ان ترفع من مكاسبها عبر انتهاج سياسة حمائية لمنتجاتها المحلية بشرط ان لاترد باقي الدول بالمثل، ولكن في الغالب ترد الدول على هذه السياسة بالمثل، وتكون النتيجة انهيار في التجارة الدولية والتي تقود بدورها إلى ركود في الاقتصاد الدولي نتيجة تراجع حجم الثروة لكل دولة.

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية

يؤكد الليبراليون على اهمية إقامة أنظمة مثل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة التي تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تضع نماذج لأحكام ومعايير وإجراءات للتبادل الدولي، واي دولة تخرج عن ذلك الالتزام تفرض عليها عقوبات.

ويقوم هذا المذهب على التشكيك في قدرة الدولة على ان تحقق الاهداف الليبرالية المتمثلة في النظام والعدل، وحتى لو توفرت الارادة ويقترح المذهب الليبيرالي أن تتوزع السلطة على مستويين هما:

1-حكومة وبرلمان وطني.

2-منظمات فوق الدولة او حكومة عالمية.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية تبين جليا فشل عصبة الامم وضرورة استبدالها بمؤسسة دولية اخرى تكون مسؤولة عن السلم والامن الدوليين، وهكذا تم إنشاء منظمة الامم المتحدة، حيث توافقت الدول العظمى على إقرار إجراء تنفيذي، من خلال نظام النقض(حق الفيتو) وهو ما شكل أنموذجا جديدا للأمن الجماعي، ولكن مع بداية الحرب الباردة أصبح الأمن الجماعي معطلا بسبب الاستخدام المتبادل لحق النقض.[1]

ومع نهاية الحرب الباردة تم تفعيل هذا النظام في الحرب الخليج الثانية، حيث تشكلت قوة دولية لإخراج العراق من بقيادة الولايات المتحدة رغم أن القرار نص على أن تمون القيادة للأمم المتحدة.

[1] محمد، المجذوب، التنظيم الدولي (بيروت منشورات ايجابي الحقوقية،2002)، ص152.

المطلب الثالث: النظرية البنائية

ترجع البدايات الاولى للنظرية البنائية إلى أعمال جيامباتيستا وكراتو شفيل واونوف نهاية عام 1989، والكسندر ويندت في مقالته سنة1989، التي عنوانها" الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسيلسة القوة anarchy is what the states make oh it"، التي كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية، وقامت على نقد النظرية العقلانية والتأملية، وذلك في النقاط التالية:

1-حدوث تطور كبير في فلسفة العلوم والعلوم الاجتماعية الاخرى، او العلوم التي هاجمت الفلسفة الوضعية، واقترحت عددا من اساليب التفكير البديلة.

2-ظهور مفاهيم جديدة في السياسة الدولة، وهو ما يدفع إلى إيجاد مقاربات جديدة.

3-عجز النظرية الواقعية عن التعامل مع العناصر الفاعلة من غير الدول والحركات الاجتماعية والعمليات المتسعة بشكل جذري.

4-فشل الواقعية والليبرالية في التنبأ بنهاية الحرب الباردة، بسبب إهمال الجوانب غير المادية في النظام الدولي والتغيرات الداخلية في المجتمع السوفياتي، خصوصا بعد تبني سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست، فسقوط الاتحاد السوفياتي ليس فقط بسبب قوة الولايات المتحدة الامريكية، كما يدى الواقعيون.

5-يرى روبروت كيوهان ان التحدي الاساسي للنظريات التأملية هو عدم قدرتها على تطوير فرضيات قابلة لاختبار، وهو الامر الذي سيؤدي إلى تهميشها في دراسة السياسة العالمية.[1]

[1] .....

اولا: مبادئ النظرية البنائية: تتمثل مبادئ النظرية البنائية في:

- الدول هي الوحدات الاساسية للتحليل.
- ذاتية البنى الاساسية القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعي.[1]

ويمكن شرحها كالآتي:

1-الدولة كوحدة اساسية للتحليل: تنظر البنائية إلى النظام الدولي نظرة اجتماعية، باعتبار ان وحداته الاساسية قائمة على اساس التفاعلات الاجتماعية المتواصلة، التي غالبا ما تؤدي إلى سلوكات غير مستقرة عادة، فهي محصلة اجتماعية داخلية، وهي نظرة سوسيولوجية مغايرة للرؤية المادية للواقعية حول طبيعة الدولة رغم اتفاقهما على انها الوحدة الاساسية في بنية النظام الدولي.

فالبنائية ترى أن انماط السلوك الدولية هي توزيعات اجتماعية تضمن الحد الادنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة، وفهم السياسة الدولية يدرك بشكل ذاتي.

فالتصور الاجتماعي للبنائية قائم على ربط البنى والفاعلين وإدراكهم للواقع في علاقة جدلية متعددة الاتجاهات وتتشكل البنية الاجتماعية من:

أ- المصادر المادية التي لا تتخذ شكلا إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.

ب- ممارسات الفواعل.

ج-المعارف المشتركة.[2]

---

[1] عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لها بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، السياسية الامنية الاوروبية نجاه بها المتوسط، رسالة ماجيستر(باتنة جامعة باتنة، 2002)، ص41.

[2] عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لها بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص47.

خلاصة:

إن مفهوم الأمن القومي مفهوم معقد ومركب، والحديث عن مسألة وجود نظرية للأمن القومي واستمرارها مرتبط بشكل أساسي بتأمين بكل أشكالها وأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي باتت تشكل أحد الأسس و المرتكزات الهامة لأي استراتيجية

الفصل الثاني:

اهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الامن القومي الجزائري خلال العشرية الاولى من القرن 21.

الفصل الثاني: اهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الامن القومي الجزائري خلال العشرية الاول من القرن 21.

المبحث الاول: الصعوبات والتحديات السياسية

المطلب الاول: مشكل الشرعية وعدم الاستقرار السياسي

الفرع الاول: مشكل الشرعية

الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي

المطلب الثاني: ازمة المشاركة السياسة وغياب مؤسسات المجتمع المدني

الفرع الاول: ازمة المشاركة السياسية

الفرع الثاني: غياب مؤسسات المجتمع المدني

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المطلب الأول: تحديات الاقتصادية

المطلب الثاني: ازمة الهوية ومشكلة العدالة التوزيعية

الفرع الأول: أزمة الهوية

الفرع الثاني: مشكلة العدالة التوزيعية

المطلب الثالث: غياب التلائم من مخططات التنمية وحاجات المجتمع الاساسية

المبحث الثالث: التحديات الامنية العابرة الاوطان

المطلب الاول: الإرهاب

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

خلاصة

المبحث الاول: الصعوبات والتحديات السياسية

تسير معطيات البيئة السياسية إلى وجود اختلال بين هيكل السلطة وممارستها منذ الاستقلال وقد نجم عن هذا الاختلال انغلاق نظام السياسي فانقطعت من خلاله الدولة عن المجتمع وبالتالي اصبحت تشكل تحدي الامن القومي الجزائري.

المطلب الاول: مشكل الشرعية وعدم الاستقلال السياسي

الفرع الاول: مشكل الشرعية

شكلت مشكلة الشرعية المشكل الاكثر خطورة من الاستقلال ، ضمن هذا الاطار يقول الكاتبان جون لوكا و ..... ان كافة الازمات الجزائرية تتمحور حول قضية الشرعية التي تحتل مفتاحا اساسيا كفهم مختلف الازمات والمشكلات التي عرفها الامن القومي الجزائري ومصدرا لجميع النكسات التي تعرض لها النظام في بناء الدولة الاقتصادية وحتى بناء مشروع المجتمع الذي حاوله النخبة ان تنجزه، ومع استمرار ازمة الشرعية اخفقت الاصلاحات وتفاقمت مشكلات عدم الاستقرار، واتسعت الفوارق والفجوات في المجتمع اي ان مأزق الدولة التسلطية ادى إلى التخلف والتبعية، ومن ثمة تمكن قراءة الاثار السلبية المترتبة على ازمة الحكم وارتباطها المباشر بمختلف الاوضاع الاستثنائية التي عرفتها الجزائر، واخفاق جل محاولاتها في الاصلاح السياسي.[1]

[1]Mahmoud, monslnpouri,,**demoucratization , liberalization and human rights in the third world** , (london :reinen publisherstnc,1995),p578.

ذلك ان الجزائر غداة استقلالها اعتمدت الشرعية الثورية ركيزة نظام الحكم، وكان الجيش الضامن الرئيسي لها والممارس الفعلي للسلطة وتشكل النظام بتحالف الجيش والحزب الواحد جبهة التحرير الوطني.

والجهاز البيروقراطي الحكومي نظاما ظل مغلقا عن المشاركة الشعبية، وابقى إرث النظام الاحادي على النزعة التسلطية بعد إقرار الاصلاحات السياسية 1989 وهي تسلطية بثوب ديمقراطي، بالرغم من ان مختلف الدساتير الجزائرية اكدت مبدأ السيادة الشعبية.[1]

حتى ان نهج التعددية والاصلاحات السياسية والدستورية التي اقدم عليها النظام السياسي الجزائري، لم تسعفه في تغيير طبيعة القائمة على احتكار السلطة، وهنا نفقد التعددية مضمونها السليم المتمثل في تقوية الترابط والتفاعل بين النظام السياسي والشعب، الامر الذي ينعكس على طبيعة النظام السياسي وقد رتبه على ضبط التغيرات الحاصلة في الواقع السياسي الجزائري وهو حال سيجعل من النظام مستخدما للقوة والعنف والاقصاء ضد المعارضة الوطنية ما يعني مناهضة اي اتجاه يحاول النيل من شرعية النظام القائم او التغيير في طبيعته التي يدعمها الجيش ويحافظ عليها.[2]

الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي

ان المتتبع للمشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن يلاحظ ان النظام السياسي الجزائري تميز في العديد المرات بعدم الاستقرار سواء في الانية الحكومة او في

[1] صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكاوجون كلوذفاتان**، (رسالة ماجستير، معهد الترجمة، 1988)، ص ص 20-22

[2] محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الاسباب والاثار والاصلاح**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2011)،ص24

العلاقات السياسية والاجتماعية هذا ما يؤثر سلبا على مسار التنمية السياسية وتجسيد حكم راشد فيها.[1]

ويظهر الاستقرار السياسي في عدة مستويات كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة وفي التغيرات السريعة في شغل المناصب والادوار السياسية وعدم الاستقرار مستوى المؤسسات السياسية وعدم استقرار السلوك السياسي حيث انتشار العنف بشتى انواعه واشكاله.

المطلب الثاني: ازمة المشاركة السياسية وغياب مؤسسات المجتمع المدني

الفرع الاول: ازمة المشاركة سياسية

تعتبر ازمة المشاركة السياسية في الجزائر عاتق امام عملية التنمية السياسية ومن مظاهر هذه الازمة هو العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، الناتج عن ايمان الناخبين بعدم امكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، طالما ان النتائج لم تكن دائما تعبيرا عن ارادتهم.[2]

تمثلت هذه الازمة في عجز المؤسسات والهياكل السياسية عن استعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة واتخاذ القرار الوطني، وبالتالي فالسلطة لم تحترم في علاقتها المجتمع مبدأ المشاركة السياسة كأساس لأية علاقة صحية ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الاطار اقرب مفهوم التعبئة منه

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 126-25

[2] نفس المرجع السابق ، ص ص 126-25

إلى المشاركة قائمة على مبدأ انضمام مشاركة، اي مشاركة يسبقها انضمام الخيارات سياسية تقرر بعيدا عن اية مساهمة، في ظل غياب لادني مشاركة فعلية متنوعة بمعارضة.[1]

لذا تبرز أزمة مشاركة سياسة لا تختلف عن تلك التي سادت عهد الحزب الواحد، الذي تميز بالاحتكار السياسي وسيطرت ذهنية التسير المركزي بالشؤون السياسية الوطنية والمحلية، ما أدى إلى غياب فعلي للقنوات الوسطية بين المواطن والدولة، وكذا فقدان حق التصويت على مضمونه كصورة للمشاركة المباشرة، حيث كان التصويت في الانتخابات مجرد شكلي التحديد الفائز في تلك العمليات الانتخابية، فهو أداة لتزكية المرشح اكثر وهو ما يعرف بالمشاركة التابعة، ما افقد المواطن فرصة التعبير وممارسة الرقابة الشعبية خاصة فيها يتعلق بمجال اصدار القرارات السياسية حيث ان هذه القرارات كثيرا ما ارتبطت اساسا بمصالح الشخصيات واصحاب النفوذ وجماعات المصالح على حساب خدمة المصالح العامة، وادى تغييب دور الافراد والمؤسسات الدستورية إلى الاحادية في صياغة واتخاذ القرار.[2]

هذه التجربة السلبية تركت بصماتها على الممارسة في عهد الانفتاح الديمقراطي، إذ بقيت المشاركة عديمة الفعالية حتى مع تعدد الاحزاب والتنظيمات السياسية حيث نجد انحصار المشاركة السياسة التي اصبحت موسمية وظرفية ترتبط فقط بالمواعد الانتخابية واتخذت تشكل التعبئة بغرض خالق مساندة دون ان تعبر عن مشاركة حقيقة تابعة من اهتمام شعبي بما تجري في المجتمع السياسي، بل وإستفحل الامر إلى درجة بروز ظاهرة المقاطعة وعدم الاكتراث بالانتخاب، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة التشريعية التي جرى تنظيمها في ماي مثلا[3]

---

[1] خميس، حزام والي، **اشكالية الشرعية في الانظمة السياسة العربية مع الاشارة إلى حرية الجزائر**(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2003)،ص 148

[2] حسين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسة العربية الاتجاهات الحربية ودراستها**, (بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2008) ، ص101

[3] نفس المرجع السابق ، ص139

الفرع الثاني: غياب مؤسسات المجتمع المدني

لم يعد بالإمكان ان تتحدث عن جدوى إحداث تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي او تنموي، دون العودة إلى تكوينات مؤسسات المجتمع المدني، حيث يوجد ارتباط وثيق بين نمو وتطور المجتمع المدني وتحقيق التنمية السياسية واعتماد كل منها على الاخر كسب ونتيجة.

لكن ما يلاحظ على النشاط الجمعوي في الجزائر انه من معوقات عديدة تحد من فاعلية كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات الازمة في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية نتيجة السياسة المنتهجة من طرف السلطة في التعاطي مع منظمات المجتمع المدني، والتي تتسم بالارتجالية والمناسباتية توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم من خلالها عل اشتراك كل المؤسسات بما في ذلك الجمعيات في تسيير الشؤون المحاسبة وبطريقة منهجية بالإضافة إلى طبيعة المؤسسات القائمة والافكار ايجابية في التشكيلة الايديولوجية السائدة وكذا الثقافة السياسة المنتشرة وكلها جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم هذا من جهة، ومن جهة اخرى نلاحظ أن الملامح العامة للحياة السياسية ونزعات الاشخاص الفاعلية بتحركاته الفعلية تساهم في عملية لجم المجتمع المدني وتعطيله.

وبشكل عام فإن تنظيمات المجتمع المدني تعاني العديد من المشاكل والعثرات يمكن تلخيصها فيما يلي إن الثقافة السياسة في المجتمع الجزائري في حد ذاتها تتنكر لدور المجتمع المدني وتدفع بالسلطة دوما إلى التشكيك في بعض انشطة ويظهر ذلك من خلال وضع تنظيم مشدد له لإمكان لجمه والسيطرة عليه وإبعاده من ان يكون مصدر تهديد لنظام الحكم.[1]

عدم تفاعلها مع محيطها الداخلي ومثيلاتها في العالم بالإضافة إلى تقاعس مؤسسات المجتمع المدني عن التنسيق فيما بينها والسعي لتقوية المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن استقلال

[1] محمد، حليم ليام، مرجع السابق ، ص 139

العمل الاهلي، في مواجهة تسلط الدولة واحتكار النخبة الحاكمة لعملية الممارسة السياسة ولصناعة القرارات والقوانين وضعف التنظيم وغياب الاحترافية لدى الناشطين في تنظيمات المجتمع المدني، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المشكلات والاضطلاع بالمهام الموكلة اليها.[1]

ان الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني تعد من اهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وبالتالي فإن قلة الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعد من اهم اسباب ضعفها .

عدم توفر افراد المجتمع المدني على ثقافة تنظيمية راقية تساعدهم على النشاط في إطار اجتماعي منظم يتماشى وحاجيات المجتمع والدولة وليس التسلط واستغلال النفوذ من اجل تلبية مصالحهم الضيقة.[2]

وعليه كان هناك غياب فعلي للقنوات الوسيطة بين المواطن والدولة رغم وجودها الشكلي، فاقتصرت مشاركة هؤلاء فقط على ممارسة حقهم في عضوية تلك التنظيمات دون المشاركة الفعلية في صنع قرار وتوجيهيه وبالتالي يتبين ضعف دور المجتمع المدني ....ووظب في التنمية السياسة بالجزائر بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني وتدخلها المستمر في شؤونها، من خلال فرض الكثير من القيود السياسة والادارية والمالية عليها مما نجد من فعاليتها واستقلاليتها، كما ان منظمات المجتمع المدني لم تتصف بالمرونة

[1] هشام، عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسة** ,(رسالة ماجيستر كلية العلوم السياسة والاعلام، جامعة الجزائر، 2006)ص161

[2] بن يمينة، شايب الذراع، **وضعية المؤسسات الديمقراطية المقاومة واثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر**، في مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية** اعمال الملتقى الوطني الثالث، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 2012)، ص190

الازمة لتتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية والتغير السياسي، بل على العكس من ذلك يتميز بالجمود المؤسس.

اي انحلال الاطر التنظيمية القائمة وقاية تمايزها وتنوعها، وبالتالي فهي اقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وازمة ولم يعد بإمكانها أداء ادوارها في التعبير كما يحب عن المصالح والاغراض المنوطة وصياغة سياسات تتفق مع هذه الاغراض.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المطلب الاول: التحديات الاقتصادية

يمكن الانطلاق في تشخيص الازمة التي نعانيها التنمية السياسية بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره بعدا اساسيا لها، حيث تعتبر المعضلة الاقتصادية عامل سلبي وغير مشجع لإنجاز التنمية سياسية فعالة في الجزائر، فتغيير مسار اسس التنمية منذ حوادث 5 اكتوبر 1988 إلى اليوم، من الاحادية والاقتصادية المخطط وما يتضمنه من قواعد وإجراءات إلى التعددية الحزبية واقتصاد السوق وما تحب ان يصاحبها من تغيرات في القيم والاساليب والسلوك كل هذا التغير والتحول يتمحور حول الاستراتيجية الجديدة للتنمية وإعادة تأسيس لدور الدولة، وهذا ما جاءت نتيجة الاوضاع ادت إلى حدوث ازمات ومشكلات لم تستطيع السياسة التنموية المعتمدة والمواجهة من الاستجابة لجملة المطالب المطروحة.

كما يلاحظ في بنية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة خو هيمنة قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد لهذا القطاع الاستراتيجي حيث تمثل المحروقات ما يعادل 96% من اجمالي الصادرات[1]، مما يشكل خطر في حالة حدوث أي انخفاض في اسعار البترول وهو ما حدث

[1] عنصر، العياشي، **التجربة الديمقراطية في الجزائر**، (ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول عصر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، القاهرة، تنظيم مركز القاهرة الدراسات حقوق الانسان ومؤسسة الاهرام، من فيفري إلى مارس،1996)، ص37

اي انخفاض في اسعار البترول، وهو ما حدث بالفعل بعد الهبوط الكبير واتحاد لأسعار النفط في الآونة الاخيرة نهاية سنة 2014 وإلى اليوم، حيث شرعت الجزائر في تطبيق سياسة تقشفية في جل القطاعات خوفا من حدوث ازمة اقتصادية باعتبار ان الجزائر لم تشغل فرصة الوقرة المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط طيلة السنوات العشر الاخيرة بناء مشاريع تنموية تقلص من اعتمادها الكلي على المداخيل النفطية فالإشكالية الاولى التي تواجهها التنمية في الجزائر هي التنسيق بين القطاعات الرئيسية الصناعية الفلاحية، وطرق توظيف التكنولوجيا الحديثة[1] وبالتالي فإن غياب هذا التنسيق وتفضيل قطاع اخر دون حساب لنتائج عدم التوازن هذا جعل الجزائر بعد سنوات من انطلاق نموذجها التنموي من أكثر الدول تبعية للخارج وخاصة في مجال المراد الغذائية.

إن مختلف السياسات والبرامج التنموية التي رسمتها السلطات العمومية وبالرغم مما حققه من إصلاحات هيكلية ومالية إلا أن هذه الجهود لم فرض إلى عمق الاصلاحات الحقيقة بأبعادها الاجتماعية والثقافية خاصة ولم يتم بعد الاقلاع التنموي بالرغم من توافر أرضية مالية مربحة، يزال الوضع على حاله حيث يرى الملاحظون ان مخطط الانعاش الاقتصادي ولم يحقق النتائج المرجوة ولم يفصل في الاجراءات المتعلقة بخصخصة هذه المؤسسات ومازالت مؤسسات الاقتصادية تعاني من مشاكل لا حصر لها نتيجة غياب الاستراتيجية الكبرى التي من شأنها أن تولد النمو وتخلق القيمة المضافة فكان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على النظام السياسي الجزائري.

بالتالي يتضح لنا ان التنمية السياسية في الجزائر تعاني من مشكلات نوعية كثيرة متداخلة ذات تأثيرات عديدة، وحلها تحتاج إلى جهود كبيرة وخطوات جريئة ومشاركة فعالية من جميع الفئات والاطراف المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتنفيذها وعن وضعي الاهداف ومحققتها، مشاركة تبدأ

[1] نفس المرجع ، ص228

بالتنسيق بين الاهداف العامة والاهداف الخاصة بشكل عام، وبين اهداف القوى العاملة الشخصية واهداف النظام بشكل خاص، بحيث يكون تحقيق أي هدف هو وسيلة او خطوة لتحقيق الهدف الاخير، وتحقيق اهداف كل منها تخدم عملية التنمية وبفعل

المطلب الثاني: أزمة الهوية و مشكلة العدالة التوزيعية

الفرع الأول: أزمة الهوية

فقط كانت من اهم اسباب عدم الاستقرار في الجزائر حيث ان اسبابها تاريخية التنوع الثقافي، فإلى جانب الثقافة و اللغة الامازيغية و اللغة العربية الوافدة مع الفتاح الاسلامي ترسخت الثقافة الفرنسية وأصبحت تستخدم في العديد من اوجه الحياة، هذا التنوع اصبح بشكل ازمة الهوية عندما استخدمته التيارات المتصارعة على الحكم الاقصاء بعضها.[1]

كل ذلك ادى لزيادة التهميش الاجتماعي وعجز النظام السياسي وقنواته عن استقبال وامتصاص التطورات الاجتماعية والتعبير عنها، والنتيجة بروز ظاهرة الاغتراب ونمو حركات الرفض السياسي والاجتماعي سواء كانت سلفية دينية، او اتخذت من الخصوصية الثقافية الامازيغية ملجأ هي سياق بين النظام السياسي إذا توفرت له الارادة وبين التطورات والتغيرات الاجتماعية من يلحق بالأخر وتحويه؟

وإذا كانت ازمة التنمية السياسة في الجزائر في جانب منها ازمة صراع على هوية الدولة والمجتمع، فإن اسبابها تكمن في البني الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولعل أهم ما يمز هذا الجانب من الازمة الثقافية الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره، وفي هذا الصدد يقول سمير امين إن الخطاب ذا المنحى الثقافي في عصرنا

[1] عبد السميع بوساحية، **التحولات الديمقراطية في الجزائر و الأردن 1989-2005 دراسة مقارنة** (رسالة ماجيستر كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية2006)، ص35

صاحب انتكاسات سياسة ظاهرة، كما يصاحب التخلي عن الرؤي العالمية المرمي والانطواء المجتمعي.

بل يصاحب احيانا الرؤى الظلامية ليس إلا إن ابرز ما يعبر عن هذه الازمة في الجزائر هي مشكلة الهوية الامازيغية التي عبرت عن نفسها من خلال تيارات سياسة تطالب بحقوق البربر الثقافية والسياسية، ادت بها إلى الانخراط في احداث عنف خاصة في منظمة القبائل من خلال حركة الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها سكان المنطقة مثل ما حدث في افريل 2001، وكذلك الموجهات الطائفية او المذهبية التي تشهدها منطقة غرداية بين العرب الملكين والميزابين الاباضيين منذ نهاية السنة وما تزال مستمرة، وهي ازمات من ورائها تعميق نطاق الاختلاف والانقسام حول الهوية الجزائرية، و بالتالي فإن التوصل إلى التوافق حول الهوية الثقافية وتعبيراتها السياسية في المجتمع هو نقطة الانطلاق لبناء الامة ونضوج المجتمع سياسيا.[1]

الفرع الثاني: مشكلة العدالة التوزيعية

[1] عزالدين، شكري، **عملية التحول التعدد الاحزاب** ، (مجلة السياية الدولية، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: اكتوبر 1989) ، ص155

ترتبط هذه الازمة بوجود خلل في النظام السياسي يتخذ شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية، وقدرة النظام السياسي على الاستجابة لها، وتظهر ازمة التوزيع من خلال تفاوت في توزيع الثروة بين افراد المجتمع وفي الخدمات الاساسية بين مختلف مناطق الوطن.[1]

طرحت هذه الازمة في الجزائر خاصة مع تقيد الاوضاع العامة في البلاد ظهور الازمة الاقتصادية وبعد نشوب صراع بين السلطة والمجتمع اسفر عن تعطيل النمو السياسي والاقتصادي محدثا اثار اجتماعية بالدرجة الاولى، فقد برزت البطالة بشكل مخيف وارتفعت الاسعار وانخفضت القدرة الشرائية، وظهر تفاوت طبقي اقتصادي واجتماعي رافقه ظهور الفقر وانهار الخدمات الاجتماعية.

يضاف إلى ذلك تزايد مظاهر عدم التكامل القطري، فما زالت المناطق الساحلية والشمالية تحظى باهتمام الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال ، هذا ما يؤدي إلى استمرار فقدان الاجماع حول المصلحة الوطنية العامة، ومن تمة فقد نتج من سوء توزيع الثروة الوطنية بكيفية غير استحقاقية.

على افراد المجتمع، انتشار ظاهرة الاغتراب في المجتمع حيث لم يعد له اهتمام بالتوجهات الحكومية المقاطعة الواسعة في الانتخابات مثلا واللجوء إلى العنف واعمال الشغب مثل الاحتياجات التي اندلعت في حاسي مسعود، تقرت، ورقلة وغيرها من مناطق الجنوب نهاية سنة، مطالبين النظام السياسي بتوزيع عادل للثروات وفتح مناصب شغل لأبناء المنطقة وهو ما يعبر عن حالة عدم الثقة في الدولة والقيادة السياسية او في مؤسساتها التمثيلية الاقتناع الفرد الجزائري بأن النخبة السياسية بشكل عام لا تسعى إلا خدمة مصالحها الخاصة.[2]

المطلب الثالث: غياب التلائم بين مخططات التنمية وحاجات المجتمع الاساسية.

[1] محمد حليم ليام، المرجع السابق ، ص157

[2] نفس المرجع السابق، ص106

تشير هذه القضية إلى عدم التلائم والانسجام لبرامج التنمية مع الحاجات الاساسية للمجتمع، نظرا الغيابات التخطيط الجيد للمشروعات بما يتماشى مع الحالة المستهدفة واغفال وضع الاولويات الازمة يؤدي إلى الهوة بين افراد المجتمع مما يؤثر سلبا على مشاريعها التنموية.

إن العجز الذي عرفه مشروع التنمية في الجزائر مرتبط بالفشل في تحقيق الثقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظائفها بفعالية بما في ذلك الاسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا إلى عمق التحولات التي يعرضها المجتمع الجزائري بشكل سريع ما يؤدي إلى إعاقة مسار التنمية بصفة عامة.

بالموازات مع ذلك هناك خنق للحريات الفردية والعامة وتصيف على حرية التفكير والتعبير وهيمنة إيديولوجيا شعبوية فرضت قوالب جاهزة مانعة لكل مبادرة مبدعة، وترتب ذلك اتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة واجهزتها لكل مصداقيته لدى شرائح عريضة من المجتمع، وقد كانت طبيعة المجتمع الانسانية من بين العوامل المساعدة على ذلك يفعل سيطرة بني تقليدية قد تمة على علاقات شخصية كالقرابة الجهوية والمحسوبية الشيء الذي حال دون تكوين ثقافة سياسية عصرية وتبلور ممارسات رشيدة وساهم في منع بروز تحت سياسية وفكرية متمرسة على المنافسات السياسية الخاضعة لقواعد وضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للدولة والمجتمع وليست الفردية او الفئوية الضيقة الافق. [1]

[1] نفس المرجع ،ص 32

المبحث الرابع: التحديات الامنية العابرة للاوطان

1/ الإرهاب العابر للأوطان:

بالرغم من الاهتمام الذي خطت به ظاهرة الإرهاب في الدراسات القانونية والدولية إلا أن الظاهرة لا تزال عصية عن التعريف، ذلك أن التعريفات التي قدمت بشأنها هي شديدة التباين والاختلاف، فالإرهاب من الناحية باللغوية يشير إلى "إثارة الخوف والفزع" أما من الناحية الاصطلاحية، فالإرهاب الدولي العابر للأوطان يعني: "ذلك الاستخدام المنظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية من طرف فواعل مختلفة بصورة تثير حالة من الخوف والفزع، وتخلف

خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة وذلك لتحقيق أهداف سياسية، إيديولوجية، بالشكل الذي يتنافى مع أحكام القوانين الداخلية والدولية.[1]

وتعد منطقتي الساحل الإفريقي والمغرب العربي من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد حركية وديناميكية الإرهاب العابر للأوطان الذي أصبح يمثل ظاهرة عالمية منتشرة في جميع مناطق العالم بل أصبح تنظيم عالمي متعدد الأفرع والشبكات، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) التي تعتبر كفرع إقليمي من التنظيم العالمي للقاعدة منذ 2007 إلى جانب الجماعة الإسلامية للقتال الليبية الجماعة الإسلامية للقتال التونسية وكل أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJAW ويوكوحرام في نيجيريا، مما أدى إلى تنامي التواجد العسكري الأجنبي بطريقة مباشرة أمام هشاشة الدول وعجزها في مواجهة هذه الموجات الإرهابية.[2]

وتعتمد هذه الجماعات الإرهابية على آليات عمل متعددة كاستهداف المواقع الحيوية لدول المنطقة وفي هذا تجدر الإشارة إلى استهداف "تيقن تورين" بالجزائر، وتعتمد كذلك على أسلوب الرهائن والمواجهة المسلحة المباشرة مع دول المنطقة على شاكلة ما وقع في موريتانيا وكذلك في مالي وغيرها.[3]

الهجمات الإرهابية:

تزامنت الاعتداءات الإرهابية على الجزائر بتدهور الأوضاع في كل من ليبيا ومالي لتأخذ منحى تصاعدي حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث، بدأت هذه الإهانات باختطاف والي

[1] –عمر فرحاني، أثر التهديدات الأمنية في الساحل على الأمن في المغرب العربي،(المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية لدول المغاربية في نوع التطورات الراهنة، الرهانات والتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة فيفري 2013 ، ص18.

[2] –ساحل ، مخلوف، **من أجل مقاربة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المغاربي**، (أشغال الملتقي المغرب العربي والتحولات الجهوية أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، الجزائر، المعهد العسكري للوثائق والتوثيق والاستقبالية، الندى الوطني والاستقبالية النادي الوطني للجيش 15–1–2014)، ص115.

[3] –

إليزي في جانفي 2012، ثم في 04 مارس من نفس السنة ثم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، لكنها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في (قاو) GAO بمالي يوم 06 أفريل 2012، وفي 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني برئاسة.

لتصل هذه الاعتداءات إلى ذروتها بالهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة بعين أميناس "تقن تورين" الذي وقع يوم 17 جانفي 2013 مباشرة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي يوم 11 جانفي 2013، حيث يمكن أن نقرأ في أبعاد هذا الاعتداء أنه اعتداء بالغ الخطورة لكونه استهدف عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل حوالي 98% من مداخيل الجزائر لتركيع وإضعاف الجزائر، وكذلك لخلق حالة من الأمن لدى المستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر، كما أنه بمثابة إعلان أن الأراضي الجزائرية أصبحت جزء من مسرح عمليات الجماعات الإرهابية.[1]

فكل هذه الاعتداءات تهدف إلى ضرب استقرار الجزائر واستقرارها إدخالها في هذا المستنقع من الأزمات الذي تتعدد فيه الفواعل وتتضارب المصالح، كما هي بمثابة إشارات ورسائل للضغط على الجزائر لتتراجع على بعض المواقف والقرارات ولكن ما يجب الانتباه والالتفات إليه أن هذه الاعتداءات أثبت وكشف على ثغرات وفجوات في الإجراءات الأمنية الاحترازية التي اتخذتها الجزائر في تعاطيها مع جوها الإقليمي، بحيث يجب إعادة التقدير وإدراك القصور في سياستها الأمنية بتكيفها وفقا للتغيرات والتطورات الآنية كلما استدعى الأمر ذلك.[2]

2/ الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة العابرة للحدود باتت تشكل إحدى الأولويات بالنسبة للمجتمع الدولي باعتبارها تعرقل الجهود التي تبذلها الدول في مجال التنمية كما أنها تضعف النسيج الاقتصادي الوطني فضلا عن كونها تهدد الأمن الوطني والاستقرار الدولي، ومن بين الخصائص الجوهرية التي

[1] –ساحل، مخلوف، نفس المرجع السابق، ص116.

[2] –

تطبع ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، نجد أنها لا تقتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول[1] الأخرى، كما تقوم عصبات الجريمة المنظمة على عدة تقاليد ومنها البناء الهرمي لتشكيل العصبات، الولاء والطاعة للرؤساء، تقسيم مناطق النفوذ.

إن الانفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي يشكل أحد العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أبعادها وأشكالها، حيث تجارة المخدرات تعرف رواجا كبيرا لا سيما بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر[2] المغرب العربي.

أ-انتشار الأسلحة وتهريب المخدرات:

ساعد الانفلات الأمني الراهن في كل من ليبيا ومالي على رواج تجارة الأسلحة والمخدرات، وهذا ما نلاحظه خلال الأرقام الآتية حوالي 20 مليون قطعة سلاح صغيرة تسربت من ليبيا إلى الساحل الإفريقي، و3000 قاذفة أرض-جو، وحسب أجهزة الاستعلام البريطانية تعد ليبيا أكبر سوق أسلحة سوداء في العالم، حيث تم العثور على أسلحة مضادة للطيران من قبل وحدات الأمن الوطني الجزائري مدفونة تحت الرمال "بعين أميناس" المشكلة خطر حقيقي على الطيران المدني والعسكري في الجنوب الجزائري، مما أدى إلى توسيع دائرة تجارة الأسلحة، التي صاحبها ظهور عدة جماعات مسلحة كل واحدة تسعى للاستفادة من الوضع الأزموي فضلا عن القاعدة في المغرب الإسلامي.[3]

كما سبق وأن تطرقنا إلى تعدد أوجه نشاط الجريمة المنظمة، غير أنه يعد التهريب والمخدرات بكل أنواعه تهديدا حقيقيا للجزائر نظرا لانخراط المغرب الأقصى في عملية إنتاج وتجارة

---

[1] -حسان ،حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011)، ص95.

[2] -إلياس، زوين، **الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدول الاستراتيجية**، (مجلة دراسات دفاع والاستقبالية استراتيجيا، الجزائر، العدد 02، السداسي الثاني، 2014)، ص138.

[3] -نفس المرجع، ص139-140.

وتصديرها إلى الجزائر، حيث حجزت السلطات الجزائري ما يزيد عن 181 طن من المخدرات خلال سنة 2014 وفي 2013 حوالي 200 طن، وهو ما يؤثر سلبا عن الاقتصاد الوطني وعلى فئات الشباب.[1]

-

خلاصة:

أصبح جليا القيمة الأمنية للوطن الجزائري، مما يدعو الى اعتبار مشكلة الامن القومي الجزائري من أهم القضايا الحيوية والمصيرية للدولة الجزائرية إلا أنه منذ زمن بعيد وحتى الوقت الحاضر لا زالت الجزائر تتعرض إلى مخاطر وتحديات داخلية وخارجية ذات طابع سياسي أمني وثقافي اجتماعي واقتصادي

[1] -نفس المرجع، ص139-140.

خاتمة

الخاتمة:

إن النظريات والمقاربات المفسرة للأمن القومي بصفة عامة مقاربات كثيرة ومتنوعة حيث نجد كل مقاربة تركز على عناصره محددة ومعينة لدراسة وفهم وتحليل الأمن القومي، فمن هذه المقاربات ما يركز على الجانب العسكري ومنها ما يركز على جانب التنمية الاقتصادية والسياسية ومنها ما يركز على الجانب الاجتماعي والثقافي هذا ما يجعل من مفهوم الأمن القومي مفهوم غامض ومعقد ومركب وفي نفس الوقت حركي ديناميكي في تغير وحركة دائمة أي تحدياته ومهداته في تغير وحركة دائمة ومنه نجد أن الأمن القومي صعب الإحاطة بجميع جوانبه ومحدداته وتحدياته.

من أهم التحديات التي واجهها الأمن القومي الجزائري خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون نجد عدة تحديات وعراقيل منها ما هو سياسي مثل المشاركة السياسية وأزمة الشركة ومنها ما هو اجتماعي ثقافي مثل أزمة الهوية ومشكل العدالة التوزيعية بين المناطق وحتى بين الأفراد في حد ذاتهم وما هو اقتصادي فالاقتصار الجزائري مبني على صادرات البترول والغاز (المحروقات) وتداعيات أسعار هذه الأخيرة على التنمية، وهناك مشاكل وتحديات عابرة للحدود والأوطان مثل ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

قائمة المراجع

الكتب اللغة العربية :

ابراهيم، العناني، النظام الامني الدولي (القاهرة: دون مكان الطباعة، 1997)

امين، هويدي، احاديث في الامن العربي(بيروت: دار الوحدة،1980)

بطرس، بطرس غالي، محمود خيري، عيسى، المدخل في علم السياسة(القاهرة: مكتبة النجلو مصرية، ط، 1984)

جمال، حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة: دار الشرق،1983)

حسين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسة العربية الاتجاهات الحربية ودراستها**, (بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2008)

خميس، حزام والي، **اشكالية الشرعية في الانظمة السياسة العربية مع الاشارة إلى حرية الجزائر**(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2003)

محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية(بيروت: الدار المصرية للطباعة، 1997)

محمد نبيل فؤاد، حلف شمال الاطلسي (الناتو): النظام العالمي الاحادي ومشروع الشرقي الوسط الكبير(القاهرة: الجمهورية للصحافة 2007)

محمد، المجذوب، التنظيم الدولي (بيروت منشورات ايجابي الحقوقية،2002)

محمد، نصر مهنا، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، (اسيوط: جامعة اسيوط، كلية التجارة،2007)

محمود، محمد، خليل، الامن في الاسلام (القاهرة: دن،2000)

مصطفى، ناصف، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية(الكويت،1978)

ممدوح، منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي ودور الاحلاف في توازن القوى واستقرار الاتساق الدولية**(القاهرة: مكتبة مديولي 1997)

وليد، عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسسة الشروق الاعلام والنشر، 994)

يوسف، ناصيف حتي، **نظرية العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)

عبد المنعم، المشاط نظرية الامن القومي العربي المعاصر(القاهرة ، دار الموقف العربي، 1989)

محمد حليم ليمام، *ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الاسباب والاثار والاصلاح*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2003)

المجلات:

عزالدين، شكري، **عملية التحول التعدد الاحزاب** ، (مجلة السياية الدولية، القاهرة مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: اكتوبر1989)

–إلياس، زوين، **الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدول الاستراتيجية**، (مجلة دراسات دفاع والاستقبالية استراتيجيا، الجزائر، العدد 02، السداسي الثاني، 204)

جون بيلس، واخرون، **عولمة السياسة العالمية**(دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004)

عبد النور، **عنتر تطور مفهوم الامن الانساني في العلاقات الدولية مجلة السياسة الدولية**، العدد 60، (القاهرة2005)

سيد أحمد ، رفعت، الامن القومي العربية بعد حرب لبنان، دراسة فن تطور المفهوم، مجلة الشؤون العربية، العدد 35، تونس،984،

مصطفى، علوي، **الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن الدولي**(مجلة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة العدد4 القاهرة 2005)

الظاهرة محمد، حسين، **الامن القومي العربي : مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية، العدد48، صنعاء، 1992

:رسائل

عبد السميع بوساحية، **التحولات الديمقراطية في الجزائر و الأردن 989-2005 دراسة مقارنة** (رسالة ماجيستر كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية2006)

هشام، عبد الكريم، **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسة** ,(رسالة ماجيستر كلية العلوم السياسة والاعلام، جامعة الجزائر، 2006)

-حسان ،حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 200-20)

صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية الجزائرية عند جون لوكاوجون كلوذفاتان**، (رسالة ماجستير، معهد الترجمة، 1988)

عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لها بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، السياسية الامنية الاوروبية نجاه بها المتوسط**،(رسالة ماجيستريانتنة جامعة باتنة، 2002)،

محمد امين، خديجة عرفه، **مفهوم الامن الانساني وتطبيقات جنوب شرق أسيا**، (رسالة ماجيستر القاهرة: جامعة القاهرة: 2006)،.

ملتقيات دولية:

بن يمينة، شايب الذراع، **وضعية المؤسسات الديمقراطية المقاومة واثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر**، في مجموعة من الباحثين، **المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة العربية** اعمال الملتقى الوطني الثالث، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 2002)،

عنصر، العياشي، **التجربة الديمقراطية في الجزائ**ر، (ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول عصر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، القاهرة، تنظيم مركز القاهرة الدراسات حقوق الانسان ومؤسسة الاهرام، من فيفري إلى مارس،996)،

-ساحل ، مخلوف، **من أجل مقاربة شاملة لمواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المغاربي**، (أشغال الملتقي المغرب العربي والتحولات الجهوية أي تنسيق لمواجهة التحديات الجديدة، الجزائر، المعهد العسكري للوثائق والتوثيق والاستقبالية، الندى الوطني والاستقبالية النادي الوطني للجيش 5--204)،

-عمر فرحاني، أثر التهديدات الأمنية في الساحل على الأمن في المغرب العربي،) المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية لدول المغاربية في نوع التطورات الراهنة، الرهانات والتحديات، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة فيفري 203 ،.

كتب بلغات اجنبية :

Daniel j.kaufman jeffrey s.mctrick thomas j.leney, u.s .national secrity a framework for analysis(toronto : lexington boohs,985),

Mahmoud, monslnpouri,,**demoucratization , liberalization and human rights in the third world** , (london :reinen publisherstnc,995)

Barrg buzan, peole seople fearM anganda for tnternational secuvty stadies in the post cold war(bonlderMlynne riennerpublis sh vs,99)

مواقع إلكترونية:

www.geoaitises.com/adelzegg agh//html

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن القومي	10
المبحث الاول: الامن والمفاهيم المرتبطة به	11
المطلب الاول: مفهوم الامن والامن القومي	11
الفرع الاول: مفهوم الامن	11
الفرع الثاني: مفهوم الامن القومي الوطني	12
المطلب الثاني: الاستراتيجية القومية والامن الاقليمي والدولي	14
الفرع الاول : الاستراتيجية القومية	14
الفرع الثاني: الامن الاقليمي	15
الفرع الثالث: الامن الدولي	18
المطلب الثالث: مقومات الامن القومي	21
الفرع الاول: المقوم الجيوبوليتيكي	21
الفرع الثاني: المقوم الاقتصادي	22
الفرع الثالث: المقوم الاجتماعي	22
الفرع الرابع: المقوم السياسي	22
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن القومي	23
المطلب الاول: النظرية الواقعة	23
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية	25
المطلب الثالث: النظرية البنائية	27
خلاصة	29

الفصل الثاني: اهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الامن القومي الجزائري خلال العشرية الأولى من القرن 21	
المبحث الاول: الصعوبات والتحديات السياسية	32
المطلب الاول: مشكل الشرعية وعدم الاستقرار السياسي	32
الفرع الاول: مشكل الشرعية	32
الفرع الثاني: عدم الاستقرار السياسي	33
المطلب الثاني: ازمة المشاركة السياسة وغياب مؤسسات المجتمع المدني	34
الفرع الاول: ازمة المشاركة السياسية	34
الفرع الثاني: غياب مؤسسات المجتمع المدني	35
المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	38
المطلب الاول: ازمة الهوية مشكلة العدالة التوزيعية	38
الفرع الأول: أزمة الهوية	
الفرع الثاني: مشكلة العدالة التوزيعية	39
المطلب الثالث: غياب التلائم من مخططات التنمية وحاجات المجتمع الاساسية	40
المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية	42
المبحث الرابع: التحديات الامنية العابرة الاوطان	44
المطلب الاول: الارهاب	45
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة	46
خلاصة	48
خاتمة	50
قائمة المراجع	
الفهرس	